

## البورصة تنتهي من هيكلة شاملة لقطاعات السوق والتفعيل بداية 2020

الهيكلية تضمنت إعادة تصنيف القطاعات وإضافة قطاعات جديدة وتبويب الشركات

## 18 قطاع بدلاً من 17 قطاع وإضافة قطاع جديد للخدمات التعليمية

53 شركة شهدت تغيير مسميات قطاعاتها و 42 شركة تم تبويبها في

قطاعات جديدة بحسب النشاط الرئيسي للإيراد

فريد: هيكلية القطاعات وإعادة تبويب الشركات تستهدف التسكين

الصحيح للشركات بالقطاعات

رئيس البورصة: إطلاق مؤشرات قطاعية جديدة لمتابعة أداء أسهم

الشركات بالقطاعات المستحدثة

انتهت البورصة المصرية من عملية إعادة الهيكلة الشاملة التي طالت كافة قطاعات السوق، مع إعادة تسكين الشركات في القطاعات المختلفة بناءً على نشاطها الرئيسي المولد للإيراد أو صافي الإيراد بحسب الأحوال، وذلك في خطوة تستهدف رفع كفاءة وزيادة عمق وتنافسية سوق المال المصري، كونه أداة مهمة لاجتذاب مزيد من التدفقات الاستثمارية.

وتستهدف البورصة من عملية إعادة هيكلة التقسيم القطاعي للشركات المقيد أوراقها المالية بجدول البورصة، توفير قطاعات تعكس بشكل أكبر نشاط الشركات التابعة لها، وكذلك أحداث قدر كبير من تكافؤ الفرص بين الشركات ذات طبيعة النشاط الواحد.

وتضمنت عملية الهيكلة عدة جوانب الأول إعادة النظر في التصنيف القطاعي ذاته والذي تضمن عمليات فصل ودمج وتعديل واستحداث قطاعات، والجانب الثاني تضمن إعادة تبويب الشركات وفقاً لعدة عوامل أهمها المصدر الرئيسي المولد للإيراد، أو صافي الإيراد بحسب الأحوال ونشاط الشركة.

وأُسفرت عملية الهيكلة عن زيادة عدد القطاعات إلى 18 قطاع بدلاً من 17 قطاع حالياً، فيما شهدت نحو 53 شركة تغيير اسم القطاع الذي تنتمي إليه، 42 شركة انتقلت إلى قطاعات أخرى بعد دراسة المصدر الرئيسي لنشاطها، واستمرت 149 شركة كما هي بذات القطاع دون تعديل.

من جانبه قال محمد فريد رئيس البورصة المصرية، إن نتائج عملية إعادة الهيكلة الشاملة التي طالت قطاعات السوق سيتم بدأ العمل بها مطلع العام المقبل 2020، وجاءت في ضوء حرص إدارة البورصة على رفع كفاءة وتنافسية السوق.

وتابع فريد، أن الفترة المقبلة ستشهد إطلاق مؤشرات قطاعية للقطاعات المستحدثة لتمكين المستثمرين من متابعة أداء أسهم الشركات المكونة للمؤشر بسهولة، وتمهد الطريق لإمكانية استحداث أدوات ومنتجات مالية تتبع قطاع محدد.

ذكر رئيس البورصة أن منهجية إعادة الهيكلة للقطاعات اعتمدت على دراسة المناهج المعروفة على مستوى البورصات في العالم، وانتهاج ما يتناسب مع السوق المصري، وفي النهاية تبويب وتسكين الشركات في القطاعات الجديدة بناءً على تحليل قوائمها المالية لتحديد أية أنشطة هي المولدة لإيرادات أو صافي إيرادات الشركات بحسب الأحوال، والتشاور مع الشركات المصدرة بعد تحديد القطاع الذي يتناسب معها على الوضع الحالي أو المستقبلي بحسب الأحوال.

وأسفرت الهيكلة عن استحداث قطاع "خدمات تعليمية" لاستيعاب الشركات التي يتولد صافي إيراد نشاطها من التعليم وخدماته، وقطاع آخر لـ "خدمات النقل والشحن" لاستيعاب الشركات التي يتولد صافي إيراد نشاطها من أنشطة النقل والشحن.

فيما قد دمج قطاعات الاعلام مع قطاع التكنولوجيا مع قطاع الاتصالات، وكذلك دمج قطاع الكيماويات مع قطاع موارد أساسية

وتم فصل قطاع "مواد البناء" في قطاع منفصل عن قطاع التشييد مع تم تعديل اسم قطاع التشييد ومواد البناء ليصبح اسم القطاع "مقاولات وانشاءات هندسية"

كما تم فصل قطاع "مواد التعبئة والتغليف" في قطاع منفصل عن قطاع "خدمات ومنتجات صناعية وسيارات".

فيما تم تعديل اسم قطاع "خدمات مالية باستثناء البنوك" ليصبح باسم قطاع "خدمات مالية غير مصرفية"، و تعديل اسم قطاع "منتجات منزلية وشخصية" ليصبح باسم "منسوجات وسلع معمرة"، وتعديل اسم قطاع "غاز وبتترول" ليصبح اسم القطاع "طاقة وخدمات مساندة"، و تعديل اسم قطاع "موزعون وتجارة تجزئة" ليصبح اسم القطاع " تجارة وموزعون".

كما تم الإبقاء على بعض القطاعات كما هي بنفس اسمائها مثل قطاع "مرافق"، وقطاع "بنوك"، وقطاع "رعاية صحية وأدوية"، وقطاع "سياحة وترفيه"، " عقارات".

## التفاصيل الكاملة لعملية إعادة الهيكلة الشاملة لقطاعات البورصة وتبويب الشركات

### ماهي الإجراءات التي اتبعتها البورصة خلال عملية الهيكلة؟؟

أولاً: تقييم الوضع الحالي المستخدم لتسكين الشركات بقطاعات السوق المصري.

ثانياً: دراسة كيفية التقسيم القطاعي محليا ودوليا وإقليميا.

ثالثاً: وضع منهجية ومعايير واضحة لإعادة هيكلة التقسيم القطاعي لتعتمد على النشاط الذي يولد اغلب صافي إيرادات الشركة.

رابعاً: فحص ودراسة وتحليل إيرادات الشركات وانشطتها الفعلية من واقع قوائمها المالية.

خامساً: التسكين الجديد للشركات بعد التشاور مع الشركات المصدرة للأسهم.

### أولاً: لماذا نعيد النظر في إعادة تبويب الشركات؟

من المتوقع أن يؤدي إعادة تصنيف القطاعات وإضافة قطاعات جديدة إلى البورصة المصرية إلى إتاحة الاستثمار في الشركات المدرجة بشكل أفضل من جانب المستثمرين الذين يتابعون عن كثب القطاعات الاقتصادية المحلية أو الإقليمية، وخاصة المستثمرين غير النشطين من متبعي المؤشرات والمتداولين في صناديق المؤشرات، أو من المستثمرين الأجانب ممن يرغبون في الاستثمار في سلة من الأسهم بقطاع محدد.

### ماهي أهم الملاحظات على التصنيف القطاعي المتبع حالياً؟

يتمثل التصنيف القطاعي الحالي المعمول به بالبورصة المصرية في عدد 17 قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، وقد تم تدشين هذا التصنيف القطاعي خلال عام 2008، حيث تم تصنيف وتبويب الشركات على أساس غرض الشركة من واقع نظامها الاساسي المعلن، وهو الأمر الذي ليس بالضرورة أن يعكس نشاط الشركة الاقتصادي ومن ثم التسكين القطاعي غير الملائم لنشاط الشركة.

## يؤخذ على التصنيف قبل التعديل الملاحظات الآتية:

- 1- يعتمد التصنيف الحالي على معيار غرض الشركة الرئيسي كما هو مبين بنظامها الأساسي دون التطرق الى واقع نشاطها الفعلي.
- 2- لم يعتمد التصنيف القطاعي الحالي على تحليل إيرادات النشاط للشركات المدرجة كأساس موضوعي لتحديد طبيعة تلك الأنشطة.
- 3- لم يراعي بالتصنيف القطاعي الحالي المراجعة السنوية اللازمة لأنشطة الشركات المقيدة خاصة في حالات تغير مصادر تحقق إيراداتها وأرباحها.
- 4- لا تعبر القطاعات الحالية عن كافة الأنشطة الاقتصادية الممثلة بالسوق المصري في ضوء التطور الملحوظ لتلك الأنشطة خلال العشر سنوات الماضية.

## ثانياً: ماذا عن منهجية التصنيف الجديد للقطاعات؟

تم تطوير التصنيف القطاعي الحالي بعد دراسة المنهجيات المتبعة عالمياً لتحديد القطاعات في ضوء متطلبات السوق المصري ومعايير التصنيف القطاعي للاقتصاد المصري طبقاً لوزارة التخطيط المصرية.

## ثالثاً: ماهي المنهجية المتبعة في تبويب الشركات بالقطاعات الجديدة؟

- 1- تحليل إيرادات النشاط طبقاً للقوائم المالية السنوية مع مراعاة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإيرادات كأساس للتصنيف.
- 2- تحليل إيرادات النشاط باستبعاد تكلفة الحصول على الإيراد وصولاً الى صافي إيراد النشاط في حالة الاحتياج لذلك والذي يعبر عن طبيعة النشاط مما يجعله مؤشراً موضوعياً للدلالة على قطاع النشاط المناسب لكل شركة.
- 3- التواصل مع إدارة الشركات المقيدة للتنسيق معها بشأن التصنيف القطاعي المناسب للشركة
- 4- يتم فحص ومراجعة وتحليل إيرادات النشاط للشركات المدرجة سنوياً مع اجراء التعديلات اللازمة على القطاعات.
- 5- مراعاة الخطط المستقبلية لتعديل نشاط بعض الشركات وعلى الأخص الشركات التي شرعت بالفعل في اتخاذ خطوات تنفيذية لتحقيق ذلك.

## رابعاً: كيف يتم فحص وتحليل إيرادات الشركة لتبويبها في القطاع المناسب؟

- 1- يتم تحليل صافي إيرادات النشاط طبقاً للقوائم المالية السنوية المعتمدة لكل شركة بحسب تاريخ نهاية السنة المالية لها مع مراعاة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الإيرادات

كأساس للتصنيف، كما هو وارد بالإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية مع إمكانية طلب إيضاح إضافي بالتنسيق مع مسؤولي علاقات المستثمرين والإدارات المالية المنوط بها اعداد القوائم المالية بتلك الشركات و على ان تتم فحص و مراجعة و تحليل إيرادات النشاط للشركات المدرجة سنويا مع اجراء التعديلات اللازمة على القطاعات.

2- في حالة تعدد بنود إيرادات النشاط بالشركة الواحدة يتم الاحتكام الى صافي الايراد المحقق لنسبة أكثر من 50% من اجمالي إيرادات النشاط السنوية.

3- في حالة أن إيرادات النشاط بالشركة شبه متساوية من اجمالي إيرادات النشاط يتم تصنيف وتبويب الشركة في نشاط (Multisector Holding) التابع لقطاع خدمات مالية غير مصرفية.

4- في حالة ان إيرادات النشاط بالشركة ناتجة عن نشاطين فقط وبنسب متساوية لا يمكن معها ترجيح النشاط المحقق للجانب الأكبر من الايراد، يتم اللجوء الى القوائم المالية للشركة عن العامين الماليين السابقين أو ثلاث أعوام سابقة على تاريخ صدور القوائم المالية محل الفحص مع جواز الاسترشاد برأي الشركة .

## خامساً: التبويب الجديد للشركات

عدد الشركات المدرجة بكل قطاع	القطاعات الحالية	القطاعات الجديدة	عدد الشركات المدرجة بكل قطاع	مسلسل
3	غاز و بترول	طاقة وخدمات مساندة	3	1
34	العقارات	عقارات	35	2
1	المرافق	مرافق	1	3
18	السياحة و الترفيه	سياحة و ترفيه	19	4
20	الرعاية الصحية و الادوية	رعاية صحية وادوية	20	5
14	البنوك	بنوك	14	6
31	خدمات مالية باستثناء البنوك	خدمات مالية غير مصرفية	28	7
29	أغذية و مشروبات	أغذية و مشروبات و تبغ	30	8
3	اتصالات	اتصالات و اعلام و تكنولوجيا المعلومات	7	9
1	اعلام			
7	تكنولوجيا			
21	خدمات و منتجات صناعية و سيارات	خدمات و منتجات صناعية و سيارات	10	10
		خدمات النقل و الشحن	4	11
		ورق & مواد تعبئة و التغليف	5	12
9	موزعون و تجارة تجزئة	تجارة و موزعون	6	13
		خدمات تعليمية	4	14
10	منتجات منزلية و شخصية	منسوجات و سلع معمرة	9	15
10	موارد اساسية	موارد اساسية	20	16
10	الكيمائيات			
23	تشبيد و مواد بناء	مواد البناء	17	17
		مقاولات و انشاءات هندسية	12	18
244	اجمالي		244	